**ثالثا / مخاطر الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة**

بالإضافة إلى مخاطر الارهاب والتطرف هناك تهديدات اخرى تعاني منها القارة الافريقية منها الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة التي تعد من أهم التهديدات والمخاطر الأمنية بالنسبة لدول القارة ولاسيما دول المغرب العربي والقادمة من منطقة الصحراء الكبرى، نظرا للآفات الكثيرة التي تصاحبها مثل التهريب وتجارة السلاح وتجارة المخدرات ،وتمثل منطقة الساحل الإفريقي أحد المجالات الخصبة التي تنتشر فيها هذه الظاهرة فالدول المغاربية وبحكم أنها جزء من هذه المنظومة يجعلها تتأثر بكل ما يحدث فيها من تفاعلات تهدد امنها القومي ، فقد أصبحت الجريمة المنظمة التي تقودها شبكات التهريب مصدر خطر حقيقي على دول المنطقة، خاصة وأن هذه الشبكات أصبحت تمتاز ببنية ومؤسسية كبيرة ذات ارتباط بأطراف خارجية فاعلة ويضاف إلى هذا أن تنامي الجريمة المنظمة، والهجرة السرية، والجريمة الإلكترونية أو الرقمية ،التهريب ((بنزين، سجائر، الأسلحة)) يشكل مصدرا من مصادر عدم الاستقرار خاصة على المناطق الحدودية بين دول المنطقة .وفي ذات الاطار تشهد منطقة الساحل الإفريقي عدة معضلات أمنية تتفاقم بشكل مستمر، من بين هذه الرهانات الأمنية التي تشهدها المنطقة**، تهريب السلاح الذي يتورط فيها المهاجرون غير القانونيين ،التجارة غير القانونية للأسلحة والتي لها تداعيات على الأمن الدولي** ، الأمر الذي يعيق مختلف جهود التنمية والديمقراطية بالقارة الإفريقية، ويشكل تهريب الأسلحة **الخفيفة ثلث المبادلات** الرسمية التي تتم على مستوى سوق الأسلحة، وبهذا فهي تمثل تهديدا للأمن في إفريقيا خاصة وأن هذه الأخيرة أصبحت تجذب الدول الراغبة في التخلص من فائض الأسلحة التي تجاوزها التطور التقني، وعليه فإن قضية الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة قد اصبحت قضايا تؤرق الدول الافريقية لا سيما المغاربية منها وباتت تهدد أمنها الوطني، خاصة بعد ما أصبح المهاجر غير القانوني يتورط في كل أنواع الجريمة المنظمة، حيث تشير أغلب تقارير الأجهزة الأمنية في المغرب العربي وخاصة الجزائرية والتونسية إلى حد ما أن حوالي 70 بالمائة من المهاجرين غير القانونيين متورطون في شتى أنواع الجرائم العابرة للحدود والتي على رأسها تهريب السلاح والاتجار به.

وعليه يمكن تلخيص الأسباب المباشرة التي ساعدت على انتشار هذه الظواهر المؤدية للتهديدات الأمنية في عموم افريقيا ومنطقة الساحل الإفريقي بالآتي: -

أسباب جغرافية: بسبب هشاشة وميوعة الحدود، من حيث اتساع الرقعة الجغرافية مقابل ضعف الكثافة السكانية التي لا تتجاوز شخصا أو اثنين في الكيلومتر المربع الواحد والقرب الجغرافي بين قارة إفريقيا وأوروبا هو نفس العامل الذي يكون في الهجرة غير الشرعية فضلا عن قرب الحدود واتساعها وصعوبة مراقبتها بين دول جنوب وشرق وشمال وغرب إفريقيا عامل مساعد آخر على إدراك طبيعة التهديدات التي تتعرض لها القارة باستمرار .

أسباب سياسية: نوجزها في ضعف الدولة وعدم قدرتها على بسط السيطرة على أقاليمها وسيطرة أمراء الحرب والميليشيات على أجزاء كبيرة من تراب الدولة فصلا عن انشغال الدولة بالنزاعات الداخلية والحدود فيما بين الدول.

أسباب اقتصادية واجتماعية: وتظهر هذه في معدلات الفقر المرتفعة وعجز الميزان التجاري للدول الإفريقية بصورة عامة بسبب زيادة على الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية ومديونية الدول الإفريقية وكذلك الصراعات الإثنية والعرقية التي تشهدها منطقة الساحل الإفريقي ومناطق أخرى من القارة .

**رابعا / العلاقة مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي:-**

صندوق النقد الدولي منظمة مدرجة تحت منظومة الأمم المتحدة، وقد أنشئ بموجب معاهدة دولية في عام 1945، وذلك "نظريًا" للعمل على تعزيز سلامة الاقتصاد العالمي، ويعد المؤسسة المركزية الأقوى في النظام النقدي الدولي، أي نظام المدفوعات الدولية وأسعار صرف العملات الذي يسمح بإجراء المعاملات التجارية بين البلدان المختلفة وتأتي أموال الصندوق من الدول الأعضاء فيه، وتبعًا لحجم الحصص يتحدد عدد الأصوات المخصصة لكل بلد عضو، حيث كلما ازداد حجم اقتصاد العضو من حيث الناتج وازدياد اتساع تجارته وتنوعها، ازدادت بالمثل حصته في الصندوق وازدادت فرصه في الحصول على قروض أكثر من الآخرين. تتربع الولايات المتحدة الأمريكية على عرش الصندوق الدولي حيث تبلغ حصتها %17.6 والشروط التي يفرضها البنك الدولي دومًا ما تكون قاسية في مقدمتها إلغاء الدعم الكلي عن السلع، وتحرير قيمة الخدمات، وتعويم قيمة العملة المحلية، وتحديد قيمتها الحقيقة مقابل الدولار، وغيرها من الشروط المتعلقة بهيكلية الاقتصاد للبلدان وكذا الحال بالنسبة للبنك الدولي الذي هو الآخر مؤسسة تابعة للأمم المتحدة ومهمته الاساسية تشجيع التنمية الاقتصادية الطويلة الاجل والحد من الفقر من خلال توفير الدعم الفني والمالي لمساعدة البلدان الاعضاء على اصلاح قطاعات معينة او لتنفيذ مشروعات محددة مثل بناء المدارس والمراكز الصحية وتوفير المياه والكهرباء والمساعدات التي يقدمها البنك الدولي تمّول من مساهمات الدول الاعضاء من خلال اصدار سندات مالية .

رغم ان مجالات واختصاصات عمل المؤسستين تبدو مختلفة، الا انهما تخدمان اهداف وسياسات الدول الكبرى - مجموعة الدول السبع - والتي تسيطر على سياسات واستراتيجيات عمل هاتين المؤسستين ، وترتبط تلك الاهداف بمصالح المؤسسات المالية والاقتصادية الكبرى، **واهم تلك** **الاهداف** : الحفاظ على استقرار الاسواق المالية الدولية ، وخلق وتوسيع فرص الاستثمار العالية الربحية لمؤسسات الدول الصناعية، لذا ان سياسات وتوجهات المؤسستين تتغير من وقت لآخر وفق المتغيرات الدولية. ولأهمية ايجاد تناسق بين سياسات المؤسستين، برزت برامج التكييف الهيكلي والتي طبقت بصورة واسعة في الدول الافريقية. وقد كانت المساعدات التي تقدمها هاتان المؤسستان مرتبطة بصورة اساسية بهذه البرامج. ويعتبر النجاح فيها جواز المرور الى الدول المانحة والاسواق العالمية الدولية ،أي ان هاتان المؤسستان لا تقدمان المساعدات الا وفق شروط تفرضها على الدول المستدينة منها مقابل منحها هذه القروض والمساعدات والتي في جزء كبير منها تمس الارادة السياسية لأنظمتها وتكتفها عن اتخاذ قرارات تمس تطوير واقعها التنموي وبذلك تحولت هذه المؤسسات من مؤسسات داعمة للاستقرار والتنمية في الدول النامية بحسب اهدافها التي تأسست من اجلها الى مؤسسات تدار بيد القوى الدولية المتحكمة بقراراتها الامر الذي افرغ اهدافها من محتواه الانساني وهذا ما حصل مع بعض الدول الافريقية التي حاولت الاستعانة بتلك المؤسستين لأجل مساعدتها في الخروج من الازمات الاقتصادية الخانقة التي تمر بها .

 وقد عبر "جون بيركنز" مؤلف كتاب "الاغتيال الاقتصادي للأمم" (اعترافات قرصان اقتصاد )

عن الوجه الغير ظاهر لهذه المؤسسات حيث أشار إلى دور الصندوق كأحد أدوات بناء إمبراطورية عالمية تسيطر من خلالها منظومة الشركات الكبرى على اقتصاد العالم، من خلال أخطر الوظائف في العالم، التي تتمثل في نهب وتدمير اقتصاد الدول النامية، والهدف من ذلك استمرار تبعيتها للسياسة المالية العالمية وذلك عبر استخدام شعارات الحكم الرشيد وتحرير التجارة وحقوق المستهلك وعلى الدول التي تقبل هذه المفاهيم خصخصة الخدمات القومية مثل الصحة والتعليم وخدمات المياه والكهرباء، أي أن تبيعها للشركات الكبرى دون أي حماية للمواطنين إذ تقوم المنظمات المالية الدولية بخلق ظروف تؤدي إلى خضوع الدول النامية لهيمنة النخبة المالية العالمية، التي تدير المنظمات والشركات والبنوك، وبناء على ذلك توافق المنظمات المالية على تقديم قروض للدول النامية المستهدفة، بغرض تطوير البنية الأساسية وإصلاح الاقتصاد

**ففي نهاية عام 2018، تفاقمت** المشكلة الاقتصادية والمالية في قارة افريقيا، اذ شهدت دولها بالفعل حالة من التراجع والهبوط الاقتصادي بدأت مع نهاية القرن العشرين ولم تتمكن من الخروج منها إلا حينما بدأت تتسول من الدائنين، وهم صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومن الدول الغنية ومؤسساتها المالية، والذين قرروا في النهاية مساعدتها عن طريق تخفيض ديونها ولكن ديون القارة بالعملات الأجنبية والتي بدأت تستفحل، تحولت في عام 2019 إلى كابوس يهدد أفريقيا حيث إن قيمة العملات في دولها تراجعت عامًا بعد عام ومن الأمثلة الواضحة على ذلك هي: السيدى الغانى والدينار التونسي ، ولذلك لجأت بعض الدول الأفريقية إلى محاولة اقتراض اليورو والدولار من الأسواق العالمية بفائدة 6% أو 7% سنويًا، لتغطية احتياجاتها، وهذا يعد انتحارًا، لأنه سيتعين على هذه الدول أن تخصص جانبًا كبيرًا من ميزانياتها لتسديد الفوائد ولتسديد المبلغ في ميعاد استحقاقه وكثيرون منهم لن يتمكنوا من ذلك، ومما يذكر أن هناك عشرين دولة تعانى من زيادة مديونياتها بالعملات الأجنبية وبعضها عاجز بالفعل عن السداد، وستتفاقم خطورة هذا الوضع في السنوات القادمة وبالتالي فإنه يجب على وزراء المالية في الدول المعنية أن يجدوا وسيلة لحل هذه المشكلة والا ستلجأ هذه الدول الى الاقتراض بالعملات الأجنبية وستقتصر استدانتها على الاقتراض بعملاتها المحلية من صناديقهم الادخارية. كما أنه ستمنع استدانتها بصفة خاصة من الأسواق العالمية بفائدة 7% سنويًا، في حين ستتمكن الدول النامية فقط من الاستدانة بفائدة 1% أو 2% سنويًا

والنتيجة أن برنامج صندوق النقد والبنك الدولي قد يتركان البلدان المستهدفة في بعض الأحيان فقيرة كما كان من قبل، لكن مع مديونية أكبر وصفوة حاكمة أكثر ثراءً